دول مجلس التعاون ومتطلبات تجسيد المواطنة الخليجية

نجيب الخنيزي

تضمن البيان الختامي للدورة ٢٧ للقمة الخليجية المنعقدة في الرياض الدعوة إلى تسريع استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، وقيام السوق الخليجية المشتركة التي سبق أن دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٣، وكان من المتوقع استكمالها في عام ٢٠٠٥ غير أن الدورة ٢٦ للمجلس الأعلى قرر تمديد الفترة إلى عام ٢٠٠٧، كما أكد المجلس الأعلى » على الجهات المعنية بالدول الأعضاء بتنفيذ ما صدر من قرارات والغاء القيود التي تعيق استفادة مواطني دول المجلس من هذه القرارات تنفيذا لما ورد في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس (ديسمبر ٢٠٠١) وبأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون و الاعتباريون في أية دولة من الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية «وحث» اللجان الوزارية والجهات المعنية في الدول الأعضاء على الإسراع في تنفيذ القرارات الصادرة من خلال اتخاذ التشريعات والخطوات اللازمة وتذليل العقبات الإدارية والبيروقراطية.. لتحقيق ما تصبو إليه شعوب المنطقة من مشاريع مشتركة وتنمية شاملة وتعميق المواطنة الخليجية وجعلها واقعا ملموساً» واللافت في القرارات الاقتصادية عدم التطرق مباشرة إلى خطوات وتوقيت قيام الاتحاد النقدي، والعملة النقدية الموحدة المقرر قيامها في عام ٢٠١٠، وكذلك موعد إصدار البطاقة الذكية الموحدة و تفعيل استخدامها بين كل دول المجلس التي ذكر سابقا أن ها ستدخل حيز التنفيذ في نهاية هذا العام أو بداية العام القادم، وقد يعود ذلك إلى وجود بعض التباينات، أو أن الظروف غير مواتية بعد و لأسباب مختلفة لبعض بلدان المجلس. المواطنة الاقتصادية هي مكون أساسي للمواطنة الخليجية الشاملة التي تتطلع إليها شعوب المنطقة، وبكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية، ومن هذا المنطلق فان الوحدة الاقتصادية الخليجية تعتبر في مقدمة القضايا والاشكالات التي تجابهها دول مجلس التطون، وقبل كل شيء فإن الـ تحدي الرئيس الذي يمس حاضرها ومستقبلها يتمثل في كيفية تجاوز الطابع الريعي والأحادي الجانب لاقتصادياتها القائمة أساسا على صناعة استخراج وتصدير النفط الخام والغاز، دول الخليج مدعوة لتقديم الحوافز الاستثمارية لاستعادة ١,٤ تريليون دولار

وهو ما يتطلب الإسراع في تنفيذ السوق الخليجية المشتركة، وتوحيد التعرفة الجمركية، وتحقيق الوحدة النقدية، وتسهيل انتقال الأفراد (واعتماد البطاقة الخليجية الموحدة بين كافة دولها) والسلع والأموال، وتطوير التجارة البينية، ورفع القيود على حرية المواطن الخليجي في الاستثمار في الأسهم وأسواق المال في كل دولها، ومع أن التجارة البينية بين دول المجلس شهدت تصاعدا ملموسا حيث مثلت نسبة ٧٪ (٦مليارات دولار) في العام ١٩٨٧ في حين وصلت إلى ١٠٪ (٢١,٥ مليار دولار) في العام ٢٠٠٣ غير أنها تظل نسبة متدنية(و تشكل تجارة الترانزيت نسبة كبيرة منها) من حجم التجارة الخارجية لدول المجلس التي تصل نسبة تجارتها مع الاتحاد الأوروبي إلى ٣٥٪، ومع الولايات المتحدة إلى ٢٨٪، وفي حين وصلت التجارة البينية بين بلدان الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال إلى أكثر من ٥٠٪ من حجم تجارتها مع العالم الخارجي في غضون عشر سنوات من توقيع اتفاقية السوق الأوروبية، بينما تطلب الوصول إلى تعرفه جمركية موحدة لدول الخليج إلى ٢٠ سنة من المفاوضات. من المعروف أن السلع التي يمكن تبادلها بين دول المجلس محدودة بسبب تشابه الاقتصاديات الخليجية المعتمدة على النفط ومشتقاته، مما يتطلب تنسيق خطط ومشروعات التنمية الصناعية في دول المجلس، وذلك من خلال الاسترشاد بإستراتيجية التنمية الصناعية لدول المجلس والعمل على تنويع وتطوير الاقتصاد الخليجي، وإنهاء الاعتماد المطلق على صناعة استخراج النفط الخام، وتحقيق اكبر قدر ممكن من التنوع في إنتاج مختلف السلع والخدمات، مع أهمية العمل على تكامل المشروعات والنشاطات الصناعية والزراعية والخدماتية والمالية، وإقامة المراكز العلمية والتكنولوجية وزيادة الإنفاق (الذي مازال متواضعا ويمثل حوالي ٠,٢٪ فقط من الدخل الإجمالي) على معاهد الأبحاث المشتركة، ومن المهم العمل على تشجيع عودة الأموال والأرصدة والاستثمارات الخليجية (العامة والخاصة) في الخارج إلى المنطقة وإعادة توظيفها في مشروعات استثمارية وإنتاجية، والتي تقدر وفقا لمؤسسة «ميريل لينش» بأنها تبلغ ١,٤ تريليون دولار، ووفقا لدراسة نشرها اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات فان الثروة الشخصية التي يملكها ١٨٥ ألف ثري خليجي لا تقل عن ٧١٨ مليار دولار، وهو ما يزيد إلى حد كبير عن الدخل القومي الإجمالي لدول مجلس التعاون (٤٦٩ مليار دولار) مجتمعة في عام ٢٠٠٥، وهو ما يستدعي تقديم الحوافز الاستثمارية وتطوير الأنظمة والتشريعات لتشجيع الاستثمار (الأجنبي والمحلي) الخاص، غير أن سياسة الإصلاح الاقتصادي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية العليا ومصلحة المواطن الخليجي أولا وأخيرا، فالكل يعرف إلى ماذا آلت إليه سياسة الانصياع لشروط صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية من مآس وكوارث كما حدث في دول شرق آسيا وروسيا والبرازيل واندونيسيا والأرجنتين وبعض الدول العربية، عندما أقدمت على تنفيذ ما سمي بإعادة التثبيت والهيكلة الاقتصادية وسياسة التخصيص مما أدى إلى تحميل الغالبية الساحقة من الناس أوضاعا معاشيه صعبة، من خلال إطلاق أسعار الخدمات الأساسية من كهرباء وماء وهاتف ووقود، وارتفاع نفقات الحياة وتكاليف المعيشة عن طريق زيادة الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة، وتقليص الدعم المقدم لقطاعات التعليم والصحة والشؤون البلدية والمواد الغذائية، وبحجة إعادة الهيكلة والخصخصة تمت تصفية وبيع قطاعات اقتصادية مربحة يستفيد منها بعض الفئات المتنفذة) وخدمية حيوية للمواطنين، تم تسريح أعداد غفيرة من الناس مما شكل الأرضية لاندلاع الانفجارات الاجتماعية والسياسية. هذه الدروس يجب أن تكون ماثلة لدى اتخاذ أية إجراءات تندرج تحت خانة الإصلاح الاقتصادي وترشيد النفقات وتقليص العجز في الإيرادات. الـ ترشيد وتثمير العائدات المالية الضخمة المتأتية من ارتفاع أسعار البترول يتطلب الاستفادة من تجارب الطفرة المالية الأولى و قبل كل شيء الحد من مظاهر الإنفاق البذخي على مشروعات الأبهة والتخفيف من الطابع الاستهلاكي للاقتصاد الوطني ومكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري وترشيد الإنفاق وتركيزه على القطاعات الأساسية الضرورية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي والعلمي والثقافي والتكنولوجي، والتأكيد على سياسة الاعتماد على الذات (قدرات وموارد وبشر) ومن هنا تنبع الأهمية القصوى لتطوير الموارد البشرية والارتقاء بالإنسان الخليجي باعتباره أداة وهدف التنمية الشاملة والمستديمة.

*نقلا عن /صحيفة عكاظ

بلغت كلفته 337 ألف ريا ل عماني

افتتاح مركز صلالة الوسطى الصحي

صلالة /العمانية:

فـتـتـح أمس مـركـز صلالة الوسطى الصحي الذي بلغت كلفته ٣٣٧ ألف ريا ل عماني وذلك تحت رعاية الشيخ سالم بن عوفيت الشـ نفري رئيس بلدية ظفار.

وألقى الدكتور خالد بن محمد المشيخي مدير عام الخدمات الصحية بمحافظة ظفار كلمة أشار فيها إلى ان افتتاح المركز يأتي تن فيذا وتطبيقا لتوجهات وزارة الصحة نحو نشر مظ لة الخدمات الصحية على كافة ربوع البلاد وثمرة من ثمرات الخطة الخمسية الصحية السادسة /٢٠٠١ ٢٠٠٥ للوزارة والتي ركزت على إنشاء عدد من المراكز الصحية داخل مدينة صلالة لملاحقة التطورات المتسارعة والزيادة السكانية التي طرأت وأثرت على كافة سبل ومناحي الحياة صحيا واجتماعيا.

وأضاف ان المؤسسات الصحية الجديدة التي تم افتتاحها بولاية صلالة وبالولايات الأخرى بالمحافظة تؤكد ان السياسة الـ صحية التي تنتهجها وزارة الصحة وبالتوجيهات المستنيرة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد إنما تسير في طريقها المرسوم لها تخطيطا وتمويلا وتنفيذا وتتسم باستقراء الـ ستقبل وتتميز بشمولية الرؤية .

وأشار إلى انه تم افتتاح عدد من المؤسسات الصحية داخل مدينة صلالة خلال العام الماضي حيث تم افتـتـاح مركز السعادة الصحي ومركز عوقد الصحي وخلال هذا العام تم افتتاح مجمع صلالة الصحي التخصصي مشيرا إلى ان الخطة الخمسية الصحية السابعة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ سوف تشهد إنشاء عدد من المؤسسات الصحية داخل مدينة صلالة وخارجها مما سوف يسهم في الارتقـاء بالخدمات الصحية بالمحافظة.

بعد ذلك قام راعي الحفل بقص الشـريط إيذانا بافتتاح المركز وقام والحضور بجولة اطلعوا من خلالها على الأقسام والمعدات والتجهيزات الحديثة التي زود بها المركز.

حضـر الحفل عـدد من أصـحـاب السـعـادة المستشارين ومسئولي الأجهزة الحكومية بمحافظة ظفار وشيوخ واعيان ولاية صلالة.

الحميضي .. مؤسسة التأمينات الكويتية توافق على مشروع قانون إعادة تسوية المعاشات التقاعدية

الكويت/كونا:

قال وزير الـ مالـيـة الـكـويـتـي بـدر الحـمـيـضـي أمس ان مـجـلـس إدارة المؤسـسـة العامة للتأمينات الاجتماعية وافق في اجتماعه أمس على مـشروع قانون بإعادة تسوية المعاشات التقاعدية في بعض الحالات .

وأضاف وزير المالية المشروع يشمل حالات من انتهت خـدمتهم خلال الفترة من ٢٠ مايو عام ٢٠٠١ حتى ٣١ يناير عام ٢٠٠٣ في الجهات غير الحكومية من الذين تمت تسـوية مـعـاشـاتـهم الـتـقـاعـديـة دون اضـافـة الـعلاوة الاجتماعية وعلاوة الاولاد الى المرتب الـذي سـوي على اساسه المعاش رغم صرف العلاوتين طبقا لقانون دعم العمالة الوطنية .

واوضح ان "ذلك يرجع الى تـعـديل قـانـون الـتـأمـينـات الاجتماعية بموجب القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٣ باعتبار العلاوتين في حـكم المرتب قد عـمل به من تاريخ الأول من فبراير لعام ٢٠٠٣ وبالتالي لم يشمل الفترة من تاريخ العمل بقانون دعم العـمـالـة حتى التاريخ الأخير" مبينا ان إعادة التسوية ستكون بإضافة العلاوتين الى المرتب الذي سبق تسوية المعاش على اساسه.

وأشـار إلى ان المشـروع سـيـشـمـل أيضا من انتهت خدمتهم في الجهات غير الحكومية خلال الفترة من ٢٠ مايو و١٧ اغسطس من عام ٢٠٠٢ ولم تـصـرف لـهـم الـعلاوتـان المذكورتان بسبب القواعد الـ تي كانت مقررة لصرفهما والتي الغيت فيما بعد .

وقال ان اعادة الـتـسـوية سـتـكـون بافتراض استحقاقهم للعلاوتين طبقا للقواعد التي تقررت بعد ذلك لصرفهما.

واضاف ان المجلس وافق ايضا على قرار وزاري بتعديل بعض احكام القرار الخاص بقواعد وشروط استبدال المعاش بعد الغاء الاستبدال مدى الحياة بموجب القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥.

وبين الحميضي الى ان القرار بعد تعديله يحدد المبالغ المطلوب ردها مقابل ايقاف العمل بالاستبدال في حالات الاستبدال المختلفة لمدة خمس أو ١٠ او ١٥ سنة .

البنوك الصناعية الخليجية تناقش ربحيتها وتأثيرات العملة الموحدة

دوحة / قنا:

عـقـدت مـنـظـمـة الخـلـيـج للاستشارات الصناعية أمس اجتماعا تنسيقا لمديري البنوك الصناعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمناقشة ورقتي عمل قدمتهما المنظمة حول ربحية بنوك التنمية الصناعية في دول المجلس وتأثيرات العملة الخليجية الموحدة على ى هذه البنوك.

وقد تطرقت ورقة العمل حول ربحية البنوك الصناعية إلى العوامل التي أثرت على ربحية هذه البنوك وبينت ان سبب ضعف ربحيتها في كل من سلطنة عمان ومملكة البحرين ودولة قطر هو تدنى حجم رأس المال واشتركت جميع البنوك بدول المجلس في سببين آخرين أديا إلى ضعف الربحية هما مصارف التشغل وتركز الإقراض في قطاع صناعي محدد.أما ورقة العمل الثانية وهى حول العملة الخليجية الموحدة وتأثيراتها على البنوك بدول مجلس التعاون الخليجي فقد أوصت بأهمية التركيز على المشاريع التي تعتمد على اقتصاديات الحجم الكبير والاهتمام بشكل خاص بالشركات القادرة على ولوج الأسواق العالمية خاصة مع سريان اتفاقية التجارة العالمية كما أوصت بتقليل التركيز على الصناعات التقليدية وزيادته في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل صناعات المعرفة وكذلك إعطاء أهمية كبيرة للإدارة والتسويق في تحليل المشاريع.

وقد أكد المشاركون في الاجتماع على أهمية إلى الاستمرار في عقد الاجتماعات لزيادة التعاون والتنسيق لتحقيق الأهداف المشتركة كما تم التأكيد على دور المنظمة كبيت خبرة خليجي بالتعاون مع البنوك الصناعية في تقديم الاستشارات مع جامعات عالمية وتنفيذ الدورات التي قدمتها المنظمة مؤخرا بالتعاون مع هذه الجامعات حول تحليل المشاريع والريادية.يشار إلى أن حجم القروض التي قدمتها بنوك التنمية الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي قد بلغت ١٣٣٨,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٥م.

برنامج المنح المالية للمشاريع التنموية الاجتماعية للمنظمات الأهلية

أحد أهم مشروعات وزارة التنمية الاجتماعية البحرينية عام 2006م

المنامة / بنا :

واصلت وزارة التنمية الاجتماعية جهودها خلال عام ٢٠٠٦ من أجل دعم الجمعيات الأهلية من خلال مشاريعها التنموية الاجـتماعية التي لها مردود ايجابي على المجتمع.

وانطلقت الجهود التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية خلال هذا العام من السياسة الاجتماعية العامة التي تتبناها مملكة البحرين والتي تعتمد على محورين رئيسيين أولها الاستثمار الاجتماعي في مختلف المجالات التنموية والاجتماعية المختلفة من أجل تقديم علاج جذري للمشكلات الاجتماعية وثانيها الحماية الاجتماعية والتي تضم الرعاية والتأهيل وعلاج مظاهر ونتائج المشكلات الاجتماعية الموجودة في المجتمع.

ولعل أحد أهم المشروعات التي طرحتها وزارة التنمية الاجتماعية خلال عام ٢٠٠٦ هو برنامج المنح المالية للمشاريع التنموية الاجتماعية للمنظمات الأهلية من خلال صندوق العمل الأهلي الاجتماعي والذي أعلنت عنه الوزارة في سبتمبر الماضي بميزانية تصل إلى ١٠٠ ألف دينار.

و يعكس هذا البرنامج حرص الوزارة على تشجيع الجمعيات ذات الاختصاص في تقديم مشروع موحد بينها من خلال تعاون كوادرها وخبراتها بما يكفل خروج مشاريع أكثر تميزا تلبى وتخدم المجتمع.

ويهدف البرنامج إلى تفعيل مبدأ الشراكة الفعلية بين الحكومة متمثلة في وزارة التنمية الاجتماعية والمجتمع المدني وبين المنظمات الأهلية فيما بينهم من أجل الانطلاق في المشروع التنموي الشامل والتقدم بمشاريع متميزة تعود بالفائدة على المواطن البحريني الذي يعتبر الثروة الحقيقية في عملية التنمية البشرية وتشجيع عملية الابداع والابتكار وخلق روح تنافسية وذكاء روح التعاون والتواصل.

كما يهدف البرنامج أيضا الى تطوير الاداء في المنظمات الاهلية بما يمكنها من القيام بأداء أدوارها بسبل بعيدة عن النمطية تعتمد على التخطيط العلمي للأنشطة والبرامج واستخدام التقنيات الحديثة في تنمية المهارات ورفع كفاءة العمل بهذه المنظمات من خلال توفير الفرص لرفع قدرات المنظمات الاهلية وتسهيل اقامة شبكات الربط بين المنظمات غير الحكومية وتبادل الخبرات والمعلومات وعقد ورش العمل وتسهيل تنظيم الندوات وتطوير البرامج التدموية من تخطيط استراتيجي وفقا للمعايير العالمية والمساهمة في نشر روح التطوع في المجتمع وتطوير الاليات التي تعمل على توجيه اهتمامات ومصالح القطاع الخاص للمشاركة في أنشطة تنمية المجتمع وخلق اليات ادارة المعرفة الحديثة من أجل تمكين المنظمات الاهلية.وتشمل الشروط التي وضعتها وزارة التنمية الاجتماعية للمنح أن تكون الجمعية مشهرة ومسجلة بالوزارة وان تكون ملتزمة بالانظمة والقوانين الخاصة بالجمعيات مع تقديم نسخة من الوثائق اللازمة بما يفيد الانشطة والبرامج الخاصة بالجمعية للعاملين الماضيين.

ولاشك أن جملة الجهود التي بذلتها وزارة التنمية الاجتماعية تستهدف في المقام الاول رعاية ورفع مستوى الفئات المحتاجة الامر الذي يتطلب من الجميع دعم انشطة الوزارة خلال السنوات المقبلة لتقوم بدورها على أكمل وجه.

وزارة البلديات والزراعة في البحرين تستعرض انجازاتها في عام 2006م

المنامة/ بنا:

يعتبر العمل البلدي في مملكة البحرين احد ركائز التنمية المستدامة في البلاد حيث حرصت وزارة شئون البلديات والزراعة وبتوجيهات من القيادة الرشيدة على تسخير كافة الإمكانيات للنهوض والارتقاء به في البلاد.

ولما كان العمل البلدي يواجه العديد من التحديات كالنمو السكاني المتسارع والتطور العمراني وتغير أنماط الحياة الحديثة بالإضافة إلى اعتماد البلدية على التمويل الذاتي في تقديم الخدمات للمواطنين فقد تم تضافر الجهود بين الوزارة والبلديات متمثلة في الأجهزة التنفيذية والمجالس البلدية للانطلاق نحو المزيد من الترابط والشراكة مع المجتمع وتحقيق المشاركة الشعبية في وضع مجموعة من المنتزهات العامة والمشاريع الترفيهية فمختلف مناطق المملكة.

ففي محافظة العاصمة تم الشروع في تنفيذ حديقة الاندلس بمساحة ٢,٦ هكتار في قلب المنامة مع الاخذ بعين الاعتبار عند التصميم تاريخ هذه الحديقة وربطها مستقبلا بحديقة السلمانية المجاورة وبلغت تكلفة المشروع ٢ مليون دينار بحريني.

كما تم الانتهاء من اعداد تصاميم تطوير الحديقة المائية والمشروع عبارة عن اعادة تاهيل الحديقة الحالية وذلك باجراء اعمال صيانة مع اضافة بعض المرافق الخدمية الجديدة التي تساعد على تحقيق الترفيه والاستجمام وتبلغ المساحة متضمنة المشتل ٨٠٢٤٦ متر مربع.

يتكون المشروع من اضافة مطعم جديد يمكن الوصول اليه من خارج الحديقة هذا مع تحسين الجسر الموجود حاليا واضافة جزيرة صناعية في البحيرة.. كذلك يشمل المشروع نقل حديقة الحيوان الى موقع اخر اكثر ملائمة واضافة ملاعب جديدة للاطفال ومواقف سيارات هذلم تغيير جميع الارضيات وتزيينها بالطوب الملون وذلك لاضفاء رونق جديد على الحديقة بتكلفة اجمالية تبلغ ٥٠٠٠٠٠ ح خمسمائة الف دينار بحريني. وفي جزيرة المحرق تم طرح مشروع تنفيذ منتزه الشيخ خليفة بن سلمان الذي يتم تنفيذه بناء على مكرمة من صاحب السمو رئيس الوزراء بمحاذاة جسر الشيخ خليفة.

وفي المحافظة الجنوبية فقد تم طرح مشروع انشاء منتزه الحنينية في مزايدة عامة بالتنسيق مع المحافظة حيث تم الحصول على مجموعة من العروض التي تم تقييمها من قبل لجنة فنية مختصة على ان يتم الشروع في تنفيذ المشروع وادارته من قبل القطاع الخاص خلال الفترة المقبلة.

وقبكان للمحافظة الوسطى نصيبها من المنتزهات العلمة حيث تم الانتهاء من اعداد تصاميم مشروع منتزه خليفة الكبير بعد تحديد الموقع بالتنسيق مع المجلس البلدى على ان يتم تنفيذ المشروع مطلع العام المقبل.

ثانيا/ السواحل العامة ومضامير المشى :

ضمن اهتمام الوزارة بالمحافظة على صحة الفرد والمجتمع وتوفير السواحل العامة لتكون متنفسا للمواطنين والمقيمين فقد تم الانتهاء من تنفيذ مجموعة من السواحل ومضامير المشى فى مختلف محافظات المملكة.

فى محافظة المحرق تم افتتاح مشروع ساحل الغوص الذى تم تنفيذه بتكلفة ٧٠٠٠٠٠ دينار بحرينى وهو عبارة عن مشروع عائلى متكامل يتضمن انشاء مضمار للمشى ومرافق رياضية متنوعة لممارسة التمارين الرياضية ومرافق للاطفال وصغار السن تشتمل على العاب وادوات تسلية ومساحات مظلله للاستراحة والاستجمام مع وجود مقاعد للجلوس بالاضافة الى المسطحات الخضراء كما تضمن المشروع مواقع مطاعم للاستثمار من قبل القطاع الخاص.

وفى المحافظة الوسطى فقد تم خلال العام الحالى البدء فى تنفيذ مشروع ساحل العامير وهو عبارة عن تطوير ساحل العامير ليصبح نموذج لتطوير خليج توبلى وذلك بالاهتمام بتنشيط فكرة السياحة الايكولوجية وكذلك اضافة المرافق الترفيهية والاستجمامية.

وقد حظيت المحافظة الشمالية باهتمام الـوزارة والمجلس الـبـلـدى من خلال ساحل باربار والمشروع عبارة عن تطوير الساحل الواقع فى قرية باربار والقريب من شارع النخيل وذلك باضافة بعض المرافق الترفيهية ويقع المشروع على مساحة وقدرها ١٨٤٣٢٤ متر مربع بتكلفة تبلغ ١٥٠ ألف دينار.

اما فى محافظة العاصمة فقد تم الانتهاء من اعداد تصاميم مشروع الساحل الشرقى المشروع عبارة عن تطوير الواجهة البحرية للساحل الشرقى وتبلغ ساحته ١٧٠٠٠٠ متر مربع تقريبا.

والمشروع عبارة عن اضافة للطوب الاحمر فى الممشى المطل على البحر وتغيير السور الحالى هذا مع اضافة بعض المظلات والالعاب للترفيه والاستجمام.

ثالثا/ المجمعات التجارية:

حرصت الوزارة على انشاء المجمعات التجارية بما يسهم فى خلق بيئة شرائية مثاليةللمواطنين والسواح وتنمية الموارد المالية للوزارة بما يحقق تطوير الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم من جهة اخرى.

وأحد اهم هذه المشاريع مجمع سترة التجارى الذى تم تنفيذه بناء على مكرمة ملكية سامية من لدن جلالة عاهل البلاد المفدى حيث سيتم تخصيص ايراداته للاهالى المحتاجين فى المنطقة.

وبلغت تكلفة المشروع حوالى ستة ملايين وخمسمائة الف دينار بحرينى ويتكون من ثلاثة ادوار وبمساحة اجمالية قدرها ٨٣٨٤٦ متر مربع تحتوى فى الدور الارضى الذى تقدر مساحته بنحو ١٦ الف متر مربع ويشتمل على صالة رئيسية مزودة فى جهتيها الشمالية والجنوبية بمدخلين وعدد من المصاعدوالسلالم وتضم ثمانية مخارج للطوارئ موزعة على الجوانب الغربية والشرقية اضافة الى عدد من المقاهى والمتاجر المتنوعة وموقف مسقف للسيارات يتسع لنحو ٩٠٠ سيارة وخمسة مداخل رئيسية ومدخل الهايبرماركيت ومتاجرمتنوعة مطلة على الشارع المحاذى للمجمع.

وفى اطار خطة الوزارة بالتعاون مع المجالس البلدية للمحافظة على الموروث التاريخى والثقافى لمملكة فقد تم البدء فى تنفيذ مجموعة من مشاريع تطوير الاسواق القديمة فى مختلف مناطق وفى زمن قياسى بالاضافة الى تعزيز الموارد المالية للبلديات من اجل تلبية احتياجات الاجيال الحاضرة والمستقبلية بما يسهم فى تحقيق التنمية المستدامة.

وقدتم ترجمةهذه الرؤية فى العديد من المشاريع والانجازات والخدمات التى تم تنفيذها بالتعاون مع المجالس البلدية من مشاريع ترفيهية وتجميلية وحدائق ومنتزهات عامة ومضامير للمشى وتطوير السواحل وتنمية المدن والقرى وتطوير اللوائح والتشريعات المنظمة للعمل البلدي.

أولا/ المشاريع الترفيهية والمنتزهات العامة:

فى اطار توجيهات القيادة الرشيدة بانشاء المواقع الترفيهية لخدمة العائلة البحرينية فقد حرصت الوزارة على تنفيذ مجموعة من المتزهات العامة والمشاريع الترفيهية فمختلف مناطق المملكة.

ففى محافظة العاصمة تم الشروع فى تنفيذ حديقة الاندلس بمساحة ٢,٦ هكتار فى قلب المنامة مع الاخذ بعين الاعتبار عند التصميم تاريخ هذه الحديقة وربطها مستقبلا بحديقة السلمانية المجاورة وبلغت تكلفة المشروع ٢ مليون دينار بحريني.

كما تم الانتهاء من اعداد تصاميم تطوير الحديقة المائية والمشروع عبارة عن اعادة تاهيل الحديقة الحالية وذلك

أخبار مجلس الشورى

وزير الحج السعودي يتفقد مدينة الحجاج بمطار الملك عبدالعزيز

جدة / واس:

قام معالي وزير الحج الدكتور فؤاد بن عبدالسلام الفارسي السعودي أمس بجولة تفقدية على مدينة الحجاج بمطار الملك عبدالعزيز الدولي .

وشملت جولته بوابة ١٧ مرورا ببوابة واحد ثم الساحة الداخلية حيث تفقد وصول الحجاج بحضيرة وقوف الطائرات بالمطار مهنئا إياهم بسلامة الوصول.

بعد ذلك اطلع على سير عمل مختلف الجهات الحكومية في الحج حاثهم على مضاعفة الجهد في خدمة ضيوف الرحمن .

وعبر عقب الجولة عن سعادته بالمستوى المميز الذي وصلت إليه مدينة الحجاج بمطار الملك عبدالعزيز الدولي ليؤدوا مناسكهم في راحة واطمئنان مؤكدا ان المملكة العربية السعودية حظيت بشرف خدمة حجاج بيت الله الحرام استشعارا منها لهذا الدور الإنساني والإسلامي حيث جندت كافة طاقاتها لخدمتهم منذ وصولهم أرض المملكة وحتى مغادرتهم إلى بلادهم بعد ان انعم الله عليهم بأداء فريضة الحج .

ونوه بالتعاون والتنسيق المتكامل بين مختلف الجهات الحكومية المعنية بتقديم أرقى الخدمات لضيوف الرحمن مبينا ان وزارة الحج عقدت في هذا الصدد خلال العام الحالي مجموعة من ورش العمل والندوات والمحاضرات الكفيلة بالرقي بالخدمات المقدمة للحجاج إلى جانب تطوير عدد من مراكز تفويج الحجاج واستقبالهم .

وأشار إلى ان عدد الحجاج هذا العام سيكون مقاربا لحج العام الماضي.. مبينا انه تم الانتهاء من مرحلة من مراحل مشروع جسر الجمرات الذي يخضع لأشراف ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية بهدف التيسير على حجاج بيت الله الحرام وتخفيف أعباء الزحام في رمي الجمرات .

اتحاد الطيران الوطني لدولة الأمارات يطلق عروضا ترويجية جديدة

أبوظبي / وأم :

أطلقت الاتحاد للطيران الناقل الوطني لدولة الأمارات حملتها الترويجية الجديدة لنطلق التي ستغطي الرحلات الجوية من أبوظبي إلى عدد من وجهات الناقلة المختارة حول العالم .

وتضم المجموعة الأولى من الخيارات كلا من منطقتي الشرق الأوسط وأوروبا حيث يستطيع الضيوف الاستفادة من هذه العروض عند السفر في الفترة بين ٢١ و٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦ .

وقال غيرت بوفن نائب الرئيس للشؤون التجارية لدى الاتحاد للطيران ان الشركة تتميز بشبكتها الواسعة من الوجهات الدولية وأسطولها الجديد المتطور .متوقعا إقبالا كبيرا على الحملة عقب النجاح الفائق للعروض الاتحاد السابقة ومنها التي أطلقت خلال عطلة العيد الوطني لدولة الإمارات .

وأشار إلى ان الاتحاد للطيران تأمل في أن تتمكن مستقبلا من إتاحة عروض الحملة الجديدة للضيوف الذين يسافرون من المطارات التي تعد ضمن وجهات سفر الاتحاد للطيران .

كما تتضمن العروض خدمة نقل فاخرة للضيوف المقيمين خارج أبوظبي والذين يحتاجون للانتقال من العين ودبي والشارقة إلى مطار أبوظبي الدولي .

اتحاد المصارف يؤكد أهمية التزام البنوك بقواعد البنك المركزي لتنظيم عملية القروض بالكويت

الكويت/كونا:

أكد الاجتماع الدوري للجنة المديرين العامين في اتحاد المصارف الكويتية أمس أهمية التزام كل البنوك بالأسس والقواعد التي يضعها بنك الكويت المركزي لتنظيم أنواع القروض كافة.

وقال بيان أصدره اتحاد المصارف الكويتية ان الاجتماع الذي تداول عددا من الموضوعات التي تهم القطاع المصرفي أكد أيضا التزام البنوك بالأسس والقواعد التي يضعها بنك الكويت المركزي لتنظيم كل أنواع القروض.

وذكر البيان ان الاتحاد أشار إلى تلمسه دقة بنك الكويت المركزي وتشدده في تطبيق أدواته الرقابية على كل أنشطة البنوك بما فيها الرقابة على القروض ومراعاة عدم الأضرار بالمقترضين مع الحفاظ على الأصول المصرفية المرعية في هذا الشأن.

وأوضح البيان أن البنوك الأعضاء في الاتحاد تؤكد ضرورة مراعاتها للحالات المتعثرة من المدينين والتي تعالجها كل حسب حالته بأساليب التيسير المختلفة كإعادة جدولة السداد وتمديد فترته مبينة انه في العديد من الحالات وخاصة في الحالات الإنسانية.

أخي المكلَّف :

أنت ملزم بحكم القانون بتسجيل نفسك لدى المصلحة لأغراض الضريبة العامة على المبيعات، إذا بلغت قيمة مبيعاتك من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة (خمسين مليون ريال) سواءً كنت تقوم ببيع سلع أو تأدية خدمات

مصلحة الضرائب/ تلفون : ٥٠٧٢٨٠ فاكس : ٢٤٩٨١٤